



تصوير: عبدالله الخال



مراد علي مراد وعبدالكريم بوجيري

جانب من اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يرفع أصوله لـ 440 مليوناً بعد اكتمال الإصدار

## «BBK» يطرح سندات للاكتتاب بـ 100 مليون دينار مارس المقبل

الاكتتاب سيقصر على حملة أسهم البنك بسند واحد لكل 11 سهماً

8% فوائد سنوية على السندات لمدة 5 سنوات تتغير وفقاً لأسعار الفائدة

إلى 14% والتي سترتفع أيضاً إلى 18% بحلول السنوات المقبلة».

وأوضح بوجيري «أن مواكبة المتطلبات الرقابية تتطلب زيادة رأس المال أو تخفيض عمليات البنك عن طريق بيع محافظ استثمارية»، وتحسباً لتلك الخيارات لجأ البنك لزيادة رأسماله لحماية حقوق المساهمين.

وعن المخاوف بإصدار السندات في الظروف الاقتصادية الحالية مع انخفاض أسعار النفط، قال رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت، مراد علي مراد: «إن إصدار السندات جاء كخيار لتلاشي المخاوف من قبل المساهمين»، موضحاً «أن السندات تعطي المساهم خيار التكلفة من الإصدار والفوائد المستلمة مسبقاً، بينما الأسهم سيلتزم البنك من خلالها بدفع أرباح سنوية حسب الأرباح المحققة». وأشار «أن البنك حدد سعر الفائدة على الفوائد بناءً على مجموعة من العوامل، منها أسعار الفوائد على السندات الحكومية وأسعار السوق في الوقت الحاضر»، مشيراً «أن البنك لجأ إلى استشاريين متخصصين في تحديد أسعار الفائدة على السندات التي سيرجعها البنك».

وعن مدى لجوء البنك إلى بنك متعهد لاستكمال الإصدار في حال عدم استكمال الاكتتاب، قال مراد: «إن البنك أرتأى عدم إحالة الاكتتاب إلى أحد متعهدي بناءً على أخذ آراء مساهمي البنك الذي يشكلون نحو 80% من المؤسسات المالية والبنوك ويمكن تغطيته بسهولة، وليس من الضروري تحمل إضافة أعباء مالية».



أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين والكويت

ومواكبة المتطلبات الرقابية».

وأشار بوجيري «أن أغلب البنوك المحلية والعالمية مرت بظروف اقتصادية صعبة منذ العام 2008 عندما هوت أكبر البنوك العالمية كبنك ليمان برانر»، لافتاً «أن البنك تمكن من تعدي هذه المرحلة بنجاح تام».

واعترافاً «أن زيادة رأس مال البنك هي احتياجات ضرورية لمستقبل البنك مع تطلعاته للنمو والتوسع، بالإضافة إلى مواكبة المتطلبات الرقابية لكفاءة رأس المال للبنوك والتي ارتفعت من 8 إلى 12٪، والتي سترتفع

عباس رضي:

كشف رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت (BBK)، مراد علي مراد «أن البنك سيرفع اكتتاباً لسندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة 100 مليون دينار خلال شهر مارس المقبل»، بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية أمس على زيادة رأس المال أسس عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم.

ووافق اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت أمس يوم الخميس، على زيادة رأسمال البنك عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم بقيمة 100 مليون دينار لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية لملاءة رأس المال بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

وقال مراد - في تصريحات للصحفيين على هامش الجمعية العمومية للبنك- «إن البنك يهدف من خلال إصدار سندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ 100 مليون دينار لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية لملاءة رأس المال والتي أبرزها معايير (بازل 3)».

وأشار رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت «أن أصول البنك سترتفع مع إصدار السندات إلى 440 مليون دينار، مضافاً إليها الاحتياطات وحقوق المساهمين».

وحول الفوائد المقررة للإصدار، قال مراد: «إن السندات التي سيرجعها البنك ستحدد فوائد سنوية بقيمة 8٪، على أن يقتصر الاكتتاب على مساهمي البنك قبل الإعلان عن نشرة الاكتتاب سيقصر على حملة أسهم البنك بسند واحد لكل 11 سهماً، وستكون قيمة السند ديناراً واحداً،

وستوزع أرباحه على أساس نصف سنوي».

وحول الآلية المتبعة لسحب المساهمين للسندات في حال رغبتهم في البيع، أوضح، مراد «أن السندات ستدرج في بورصة البحرين، وستحدد فائدتها على مدى 5 سنوات من بدء الإصدار على أن يتم تغيير معدل الفائدة حسب متغيرات السوق».

من جهته قال الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت، عبدالكريم بوجيري: «إن هناك تحديات اقتصادية وفرص ممكن للبنك مع إصدار السندات للبنك

## «استيراد» تحقق عائداً إجمالياً قدره 2.27 مليون دينار في 2015

بحريني، أي بواقع 31٪ وذلك تحسباً لأي مخاطر مالية غير متوقعة في ظل هذا الوضع الاقتصادي الصعب، وثانياً بسبب انخفاض احتياطي أرباح الشركة بمبلغ الأرباح النقدية التي دفعت للمساهمين في بداية عام 2015 عن العام المنصرم 2014. وقد تم في اجتماع مجلس إدارة الشركة الذي عقد يوم الأربعاء الموافق 27 يناير 2015 المصادقة على النتائج المالية للعام المنصرم 2015. وعلى ضوء هذه النتائج قرر المجلس رفع توصية إلى الجمعية العمومية للمساهمين بأن توزع أرباحاً نقدية بواقع 10٪ من رأس المال الصادر والمدفوع (بواقع 10 فلوس بحرينية للسهم الواحد) أي ما يعادل 1.39 مليون دينار بحريني. وصرح راشد المير على أن كون الشركة تعمل في مجال الاستثمار وتمكنت وبعون الزملاء في مجلس الإدارة والمسؤولين على إدارة الشركة على تخطي كل هذه الأزمات المالية والمصرفية على مدى السنوات الماضية وأن تواصل دفع الأرباح السنوية بما يتناسب مع توقعات وطموح المساهمين، كما تقدم بالشكر للإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالشركة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة.

الاقتصادية والاستثمارية الصعبة التي تعرضت لها دول مجلس التعاون من جراء الهبوط الحاد لأسعار النفط، حيث إن مجلس الإدارة يعتبر هذه الربحية تأكيداً على أن السياسات الاستثمارية الجديدة والإجراءات التحوطية المتبعة من قبل إدارة الشركة تعمل بشكل فعال للحد من الخسائر في هذه الظروف، وخصوصاً أن معظم استثمارات الشركة من أسهم وسندات تتركز في أسواق دول الخليج العربي.

وبهذا الصدد يشير المركز المالي للشركة إلى انخفاض مجموع أصولها بمبلغ خمسة ملايين دينار بحريني من حوالي 51 مليون دينار بحريني نهاية عام 2014 إلى 46 مليون دينار بحريني في نهاية 2015، أي بانخفاض قدره 10٪. كما بلغ صافي حقوق المساهمين نهاية العام 37 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 39 مليون دينار بحريني في عام 2014، أي بانخفاض قدره 3٪. وللعلم بأن السببين الرئيسيين لهذا الانخفاض في الأصول وحقوق المساهمين هما أولاً لأن الشركة خفضت من مجموع مديونيتها من مبلغ 12 مليون دينار بحريني بداية العام المنصرم إلى 8 ملايين دينار



راشد المير

وعبّر راشد إسماعيل المير، رئيس مجلس إدارة الشركة، وبالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عن ارتياحه لهذه النسبة من الأرباح التي تحققت بالرغم من الوضع الاقتصادي والمناخ الاستثماري الصعب لمعظم دول العالم في العام المنصرم وبالأخص الأوضاع

حققت شركة استيراد الاستثمارية إجمالي عوائد بلغت 2.27 مليون دينار في عام 2015، مقارنة بمبلغ 3.39 مليون دينار بحريني عن العام الماضي، أي بانخفاض قدره 33٪. وقد بلغ صافي الأرباح 1.16 مليون دينار بحريني في عام 2015، مقارنة بربح قدره 2.21 مليون دينار بحريني عن العام الماضي، أي بانخفاض قدره 48٪، مشيراً إلى انخفاض في ربحية السهم الواحد من 14.91 فلس عام 2014 إلى 8.12 فلس عن عام 2015. وفي الربع الأخير من عام 2015 حققت الشركة صافي خسارة قدرها 115 ألف دينار بحريني في تلك الفترة مقارنة بصافي أرباح قدرها 700 ألف دينار بحريني في الربع الأخير من عام 2014. وقد بلغ مجموع الدخل الشامل للسنة 56 ألف دينار بحريني لعام 2015 مقارنة بمبلغ 1.26 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام السابق، أي بانخفاض قدره 96٪. كما بلغ إجمالي مصاريفها الإدارية والعامة حوالي 880 ألف دينار بحريني في العام 2015 مقارنة بمبلغ 992 ألف دينار بحريني في عام 2014 أي بانخفاض قدره 11٪.